

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بأحكام الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٢١١٣ (٢٠١٣) التي طلب فيها المجلس إليّ أن أزوده في كل ٩٠ يوماً بتقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ويتضمن التقرير معلومات عن آخر مستجدات النزاع والوضع السياسي والعمليّاتي في دارفور وتحليلاً لهذا النزاع وهذا الوضع. وهو يتضمن أيضاً معلومات مستوفاة عن الإنجازات التي حققتها البعثة وعن التدابير التي اتخذتها من أجل تنفيذ الأولويات الاستراتيجية الواردة في تقريرتي الخاص المؤرخ ٢٥ فبراير ٢٠١٤ (S/2014/138)، وأيضاً عن التقدّم المحرز في تعزيز وتبسيط عمليات البعثة، بعد أن طلب المجلس ذلك في قراره ٢١٤٨ (٢٠١٤).

ثانياً - لمحة عامة عن ديناميات النزاع وعن السياق السياسي وبيئة العمليات في دارفور

ألف - تحليل الاتجاهات السائدة حالياً وديناميات النزاع في دارفور

٢ - يعمل ارتفاع نسق العنف حالياً على زعزعة استقرار دارفور في مستويات ثلاثة متداخلة. أولها تدهور الوضع الاقتصادي الذي كثف من حدة نزاع القبائل على الأراضي وعلى الموارد. ولقد استُغلت هذه النزاعات في بعض المناطق (في شمال وجنوب دارفور بالأخص) لخدمة أغراض المنافسات السياسية المستمرة فيما بين الوجوه السياسية البارزة. أما المستوى الثاني فهو الانتشار في المنطقة للمليشيات الموالية للحكومة (المعروفة باسم قوات الدعم السريع) الذي مس بشكل خطير بأمن المدنيين وبممتلكاتهم وموارد رزقهم، لا سيما



في جنوب دارفور وبنسق متزايد في شماله. وفي المستوى الثالث، يظل الوضع الأمني في تدهور مستمر بسبب الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة على القوات الحكومية، وبسبب عمليات القصف العشوائي التي تقوم بها القوات المسلحة السودانية على المناطق الخاضعة لسيطرة الثوار.

العنف المحلي والتراعات بين الطوائف

٣ - شمل العنف الطائفي خلال الفترة المشمولة بالتقرير اشتباكات بين قبيلتي المسيرية وحزام وبين قبيلة سلامات وقبيلة المسيرية في وسط دارفور؛ وبين قبيلة الرزيقات وقبيلة المعالية في شرق دارفور؛ وبين قبيلة الأباله المنحدرة من قبيلة الرزيقات الشمالية من جهة وقبيلتي القمر والتاما في شمال دارفور من جهة أخرى.

٤ - أما أخطر حالات العنف الطائفي فقد حدثت في ١٨ شباط/فبراير عندما اشتبكت قبيلتا سلامات والمسيرية، العربيتان، في قرية صالح على مقربة من أم دخن في وسط دارفور وذلك على إثر مقتل أحد رجال المسيرية. وقد أسفرت أعمال العنف عن ٢٨ حالة وفاة، معظمها في صفوف رجال سلامات. وأدى تدهور الأمن في أم دخن عقب هذا الحادث إلى تشريد ما يقرب من ٥٠٠٠ من المدنيين الذين فروا إلى تشاد، وإلى تشريد ١٠٠٠٠ آخرين عاذوا بمخيمات النازحين داخليا في جنوب دارفور. وقد تأثر كثير من المدنيين في قبائل أخرى، منها بالأساس المساليت والزغاوة والفور، بهذا العنف وذلك بعد أن انتقلت الاشتباكات إلى رheid البردي في جنوب دارفور حيث عمدت قبيلة الطويشة، وهي من القبائل العربية، إلى مهاجمة قبيلة سلامات دعماً منها لقبيلة المسيرية. وأفيد بأن القوات شبه العسكرية والمليشيات العربية، التي جُنّدت كميليشيات الجنجويد في السنوات الأولى من عمر هذه النزاع، قد شاركت في القتال. وقد ساعد تدخل حكومة السودان في بعض بؤر التوتر وجهود الوساطة التي قام بها وجهاء القوم في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير على نزع فتيل التوترات والحيلولة دون مزيد من التصعيد. ومع ذلك، هناك احتمال كبير أن يؤدي استمرار العداء بين القبيلتين إلى نشوب نزاع مسلح في أي لحظة.

٥ - أما في شمال دارفور، فقد أدى التنافس السياسي بين موسى هلال، أحد قادة الميليشيات العربية الرئيسية خلال السنوات الأولى من عمر أزمة دارفور، وعثمان كبر، حاكم شمال دارفور، إلى نشوب نزاع خطير خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكانت حالة من التوتر قد سرت عندما أتهم موسى هلال عثمان كبر باستغلال منصبه في تحقيق مصلحة للقبائل غير العربية، بما فيها التاما وبيرتي والقمر، وتعزيز نفوذه الشخصي داخل الولاية.

٦ - ثم اندلع القتال في شهري شباط/فبراير و آذار/مارس لتقوم مواجهة بين الطوائف المتحالفة مع موسى هلال والطوائف المتحالفة مع عثمان كبر. وفي ٢٨ شباط/فبراير، نصب أنصار موسى هلال كميناً لقافلة عسكرية أرسلها الحاكم إلى منطقة الكرامة. وأوردت التقارير أن خمسة عشر جندياً قتلوا وأن عدداً من عربات القوات المسلحة السودانية قد دُمِّر. وقد كان المفوضون الذي عيّنهم حاكم شمال دارفور قد تعرضوا، قبل حدوث هذا الهجوم، إلى الطرد خارج منطقة سرف عمرة وكبكاوية وجبل الأمير وذلك بتحريض من موسى هلال. كما اندلعت في سرف عمرة والقرى المحيطة بها، خلال الفترة من ٣ إلى ٨ آذار/مارس، اشتباكات متفرقة ومكثفة بين أنصار هلال من ميليشيا قبيلة الرزيقات الشمالية والقبائل الأخرى كالتاما والقمر على وجه الخصوص، مما أسفر عن تشريد ما يقرب من ٥٠.٠٠٠ شخص وعن سقوط عدد غير محدد من الضحايا. وأفادت التقارير بأن ١٠.٠٠٠ شخص آخرين قد فروا إلى أماكن مختلفة في شمال دارفور ووسط دارفور وغرب دارفور. وقيل إن القتال قد أدى إلى تدمير ونهب أكثر من ٢.٠٠٠ منزل في سرف عمرة والبلدات المجاورة. وبوساطة من لجنة السلام المحلية وحكومة السودان، تم في ١٢ آذار/مارس التوقيع على اتفاق لوقف الأعمال العدائية بين قبيلة الرزيقات الشمالية وقبيلة القمر، يقضي بأن يعود المشرّدون إلى ديارهم بأمان.

نشر قوات الدعم السريع الحكومية

٧ - أحدث وصول ٥.٠٠٠ إلى ٦.٠٠٠ رجل من رجال الميليشيا المعروفة باسم "قوات الدعم السريع" إلى جنوب دارفور من شمال كردفان عبر شرق دارفور، يوم ١٩ شباط/فبراير، توترات في الحالة الأمنية غير المستقرة أصلاً. وكانت هذه القوات، التي يُقال أن الحكومة قد جتت أفرادها من قبائل في دارفور ودرّبتهم في الخرطوم، قد أرسلت في أول الأمر إلى جنوب كردفان والنيل الأزرق لمحاربة الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال. ثم أعيد بعد ذلك نشرها على إثر ظهور مزاعم بأنها قامت بأعمال إجرامية ضد السكان المحليين في هاتين الولايتين.

٨ - وقد تزامن نشر قوات الدعم السريع مع سلسلة من الهجمات الموسّعة التي استهدفت الجماعات المسلحة والقرى في جنوب دارفور ثم في شمال دارفور. وشملت الهجمات المنسوبة إلى هذه القوات استهداف المدنيين وتدمير وحرق القرى ونهب الممتلكات وسرقة المواشي. وأسفرت العمليات التي قادتها هذه القوات يومي ١٩ و ٢٧ شباط/فبراير من أجل دعم القوات المسلحة السودانية في قرية أم قنية في جنوب دارفور إلى تشريد ما يقرب من ٣٠.٠٠٠ شخص من أم قنية وهجّار ولجؤتهم إلى مخيمات النازحين داخلها السلام وكالملة

ولا يبدو. واستمرّ العنف في منطقة جنوب نيالا في يومي ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير، إذ أقدمت عناصر قوآت الدعم السريع على مهاجمة وحرق قرى حجير وتنجو وأم قنية وتامي تلي وحميدة.

٩ - وسارت الهجمات التي قامت بها هذه القوات لاحقا في شمال دارفور على ما يبدو وفق نمط مماثل. وأفادت التقارير بأن قرى وبلدات في شمال دارفور كانت مسرحا لتسع هجمات نفذها أفراد يُشتبه في انتمائهم لهذه القوات. وفي الفترة الفاصلة بين ٢١ و ٢٧ آذار/مارس، تعرضت ٤٠ قرية في محيط كورما إلى هجمات شنتها قوة مشتركة بين قوات الدعم السريع ومجموعات الميليشيات، مما اضطر نحو ٢٥ ٠٠٠ شخص إلى الخروج من ديارهم، منهم ٤ ٠٠٠ لجأوا إلى قاعدة العملية المختلطة في كورما. وقد تخللت الهجمات المشتركة لقوات الدعم السريع/الميليشيا المنفذة في شمال دارفور أعمال اغتصاب ونهب وحرق للمنازل.

١٠ - وفي ٢٢ آذار/مارس، تعرض مخيم حور أبشي للنازحين داخليا إلى هجوم حيث تم نهبه وحرقه من قبل عناصر تابعة لقوات الدعم السريع. وقد أسفر الهجوم عن لجوء نحو ٤ ٠٠٠ شخص إلى موقع فريق العملية المشتركة في حور أبشي. أما في قرية بشيم في شمال دارفور (٦٠ كيلومترا إلى الشمال الشرقي من مليط)، فقد شنت قوات الدعم السريع غارة انتقامية في ٢٣ آذار/مارس، وذلك في أعقاب الهجمة التي شنتها في ١٣ آذار/مارس جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي على قاعدة حكومية. وأفادت التقارير بمحذوث أعمال اغتصاب ونهب وحرق للمنازل. وذكرت مصادر محلية أن عناصر من قوات الدعم السريع هاجمت في ٢٨ آذار/مارس قرية أماري في شمال دارفور (٦٥ كيلومترا إلى الشمال الشرقي من كتم) وقتلت اثنين من المدنيين ونهبت الممتلكات وحرقت المنازل.

١١ - وعلاوة على الهجمات ضد المدنيين، حدثت اشتباكات بين عناصر من قوات الدعم السريع والقوات الحكومية. ففي ١٨ آذار/مارس، وقع تبادل لإطلاق النار بين القوات المسلحة السودانية وعناصر من قوات الدعم السريع عند نقطة تفتيش بالقرب من الفاشر. وفي نفس اليوم وفي منطقة البورصة عند محيط الفاشر، اشتبك مسلحون قتل إهم من قوات الدعم السريع مع عناصر من الشرطة الحكومية مما أسفر عن سقوط قتلى من كلا الجانبين. ومن الصعب تحديد الدوافع التي تقف وراء هذه الحوادث التي قد لا تعكس بالضرورة انهيار التحالف بين القوات الحكومية وقوات الدعم السريع.

الاشتباكات بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة

١٢ - ازدادت الاشتباكات أيضا فيما بين القوات المسلحة السودانية وجماعات المتمردين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي وسط دارفور، شنّ جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد هجوماً على قافلة تجارية كانت تحت حراسة حكومية في فوقاديكو في ٩ كانون الثاني/يناير. وأفادت السلطات عن مقتل ١٢ من مرتكبي الهجوم وإصابة ٩ بجروح. أما في جنوب دارفور، فقد شنت قوات جمعت بين قوات من جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي وقوات من حركة تحرير السودان للعدالة هجوماً على قاعدة للشرطة الاحتياطية المركزية بقرية السنطة في ١٣ كانون الثاني/يناير، وأسفر الهجوم عن مقتل ١٣ من الأفراد. ونزح أزيد من ٥٠.٠٠٠ شخص من المناطق المتضررة إلى عدة مخيمات للنازحين داخلها تقع في منطقة ساني دليبا. ومنعت الحكومة باستمرار المحاولات الدؤوبة للوصول إلى المناطق المتأثرة تأثراً مباشراً. وفي ٤ آذار/مارس، أسفر هجوم على معسكر للقوات المسلحة السودانية في الطويشة عن مقتل ٣٠ من الأفراد وإصابة ٣٠ بجروح. وفي وقت لاحق، شنّ أفراد يُشتبه أنهم من عناصر جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي هجوماً على قرية الدلبة يوم ٢٢ آذار/مارس، حيث اشتبكت معهم القوات المسلحة السودانية. وقُتل ثمانية مدنيين وعدد غير محدد من المقاتلين المنتمين إلى جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي، وحرقت ١٨ منزلاً.

١٣ - وانتقلت الاشتباكات إلى شمال دارفور في أوائل آذار/مارس عندما هاجم جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي بلدتي اللعيت والطويشة. وفي نفس اليوم، أحبطت قوات تشادية وسودانية مشتركة هجوماً في أوليباد من جماعة متفرعة عن جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي، وألقت القبض على خمسة من مرتكبي الهجوم واستولت على مركبة. ويُدعى أن جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي شنّ هجوماً على محلية كلمندو الواقعة في شمال دارفور يوم ٥ آذار/مارس، مما أرغم عدداً غير محدد من السكان على الفرار. وفي ١٣ آذار/مارس، هاجم عناصر من جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي قاعدة للقوات المسلحة السودانية في مليط، مما أسفر حسب التقارير عن مقتل ٥٠ من الأفراد و ١٨ من المدنيين. ونهب مرتكبو الهجوم سوق مليط وأطلقوا سراح سجناء قبل انسحابهم في اليوم التالي. واستعادت القوات المسلحة السودانية بالاشتراك مع قوات الدعم السريع السيطرة على مليط في وقت لاحق. وفي ١٧ آذار/مارس، اشتركت عناصر من القوات المسلحة السودانية ومن قوات الدعم السريع في شنّ هجوم على مواقع جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد في فانغا سوكن في وسط دارفور (على بعد ٧٥ كيلومتراً شمال شرق نيريتي)، وقامت بنهب

وإحراق محلات تجارية في السوق المحلية. وفي ٢٠ آذار/مارس، هاجم جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي محليات حسكينية واللعيت وجار النبي والطويشة (شمال دارفور)، مما أدى إلى نزوح نحو ٨٥ ٠٠٠ شخصا إلى الضعيفين.

باء - الحالة الإنسانية

١٤ - زاد تصعيد النزاع من تفاقم الحالة الإنسانية المتدهورة في دارفور. وتشير التقديرات إلى فرار نحو ٢٥٠ ٠٠٠ شخص جراء أعمال العنف منذ شهر شباط/فبراير، وكان ما يقرب من ٢٠٠ ٠٠٠ منهم لا يزالون نازحين في فترة إعداد هذا التقرير. ويفوق ذلك العدد عدد الأشخاص النازحين في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ مجتمعين، ويشكّل ما يقارب نصف عدد النازحين في عام ٢٠١٣. وإجمالاً، يُقدر أن دارفور تؤوي في الوقت الراهن أكثر من مليونين من النازحين.

١٥ - وشكّل وصول المساعدة في الوقت المناسب إلى النازحين الجدد تحدياً، إلا أنه أمكن الوصول إلى أكثر من ١٣٠ ٠٠٠ شخص بحلول أواخر آذار/مارس. وفي بعض الحالات، أُذِن لوكالات محددة بالوصول إلى النازحين على وجه السرعة، وسمح ذلك بإيصال الإمدادات الغذائية والصحية في بعض المناطق. وتمكن أيضا شركاء في المجال الإنساني من زيادة الاستجابة لحالات الطوارئ في المخيمات المقامة للنازحين داخليا باستخدام المخزونات المخصصة للطوارئ، ولا سيما في جنوب دارفور.

١٦ - إلا أن فرص الوصول إلى المناطق التي تستخدم فيها الأعمال العدائية كانت محدودة للغاية، مما أثر على حد سواء في إيصال المساعدة الإنسانية والقدرة على توفير الخدمات. ولم يتمكن الشركاء من الوصول إلى العديد من المناطق في شمال دارفور التي يُعتقد أنها تؤوي عددا من النازحين في الآونة الأخيرة أو إلى القرى التي تضررت أشد الضرر من العنف الجاري في جنوب دارفور، وأدى ذلك إلى تدفق النازحين الجدد نحو المخيمات الواقعة في المناطق المحيطة بنيالا. وظل إيصال المساعدات الإنسانية إلى منطقة جبل مرة غير ممكن، ولم يُمكن الوصول إلى محليتيّ عديلة وأبو كارينكا الواقعتين في شرق دارفور منذ اندلاع القتال فيما بين القبائل في المنطقة في آب/أغسطس ٢٠١٣. وواصلت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني الدعوة، على عدة مستويات، إلى إتاحة الوصول دون عراقيل إلى جميع المناطق. وتأثرت وكالات الأمم المتحدة الإنسانية التي تحتاج إلى حراسة مسلحة أيضا من جراء القيود المفروضة على تنقل العملية المختلطة.

١٧ - وظلت التحديات المرتبطة بالقدرات التمويلية والتنفيذية قائمة أيضا، وفاقمها وقف عمليات شركاء أساسيين في مجال المساعدة الإنسانية ورفض منح تراخيص السفر لشركاء آخرين. وخضعت أنشطة الحماية الإنسانية للمراقبة الشديدة، الأمر الذي يثير قلقا بالغاً في ضوء ورود إفادات عن شنّ هجمات مباشرة متعددة على المدنيين والبنية التحتية المدنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٨ - وأدت زيادة تقلبات الحالة الأمنية إلى تفاقم المخاطر التي تهدد الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. وكان برنامج الأغذية العالمي أكثر الجهات تعرضاً لأعمال السرقة وللهجمات. وفي كانون الثاني/يناير، تعرض مكتب البرنامج في جنوب دارفور لعمليات سرقة، واختطفت شاحنة متعاقدة مع البرنامج وما على متنها من مواد غذائية في شمال دارفور. وفي شهري شباط/فبراير وآذار/مارس، تعرّضت مخازن البرنامج في الفاشر، التي تشكل مركزاً رئيسياً للعمليات الإنسانية التي تقوم بها هذه الوكالة لفائدة غرب ووسط وشمال دارفور، لثلاث عمليات سرقة ومحاولتين اثنتين للسرقة، في حين تعرضت شاحنة متعاقدة مع البرنامج للنهب في وسط دارفور. وفي ١٦ آذار/مارس، صدّ حفظة السلام التابعين للعمليات المختلطة هجوماً على مخزن في الفاشر شتّه أشخاص مجهولو الهوية. وفي ١٨ آذار/مارس، سقطت قذيفة هاون، أطلقها أشخاص مجهولو الهوية، داخل مخزن يقع في الفاشر وانفجرت فيه، مما أسفر عن إصابة حارس أمن بجروح. وعُثر، في اليوم التالي، على ذخيرتين غير منفجرتين داخل المبنى. وتم إبلاغ السلطات السودانية، وأرسلت العملية المختلطة المزيد من الجنود لحراسة المرفق.

١٩ - وتعرّضت مكاتب منظمين من المنظمات غير الحكومية أيضاً للسرقة في كانون الثاني/يناير في نيريتي بوسط دارفور، وهذه ثاني حادثة من هذا النوع تقع في غضون ثلاثة أشهر. ولا تزال تتسبّب هذه الحوادث في مزيد من التعقيدات الشديدة في إيصال المساعدات الإنسانية في دارفور.

جيم - بيئة العمل

٢٠ - لا تزال العملية المختلطة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني تواجه عراقيل تشغيلية حسيمة في تنفيذ ولاية البعثة وإنجاز البرامج، من بينها انعدام الأمن، وانتشار الأنشطة الإجرامية، وما تفرضه القوات الحكومية والجماعات المسلحة من قيود على التنقل.

٢١ - وفرض القيود في أغلب الأحيان مسؤولون محليون في مناطق تجري فيها أعمال عدائية بين القوات الحكومية وقوات الحركات المسلحة أو مناطق توقفت فيها هذه الأعمال

العداية مؤخرًا. واستخدم المسؤولون أيضا عراقيل بيروقراطية، ولا سيما في ما يتعلق بمنح التصاريح لفريق الأمم المتحدة القطري، للحد من إمكانية الوصول إلى بعض المناطق. وفي الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١ نيسان/أبريل، قُيدت التنقلات البرية للعملية المختلطة ٧٢ مرة، وفي المقابل جرى تقييدها ٣٥ مرة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وكانت القيود المفروضة في جنوب دارفور أشدها. ولم تأذن السلطات أيضا بطيران ٧٢ رحلة من بين ٣٨٦ ٤ رحلة جوية مقررة، في حين أُذنت في المقابل بطيران ٥٠١ رحلة من بين ٦٣٧ ٤ رحلة جوية في الفترة السابقة. ووجهت البعثة انتباه حكومة السودان إلى حالات فرض القيود وعدم الإذن بالوصول تلك.

٢٢ - وفي شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، تلقت العملية المختلطة ٣٣ طلبا من وكالات الأمم المتحدة لتوفير الحراسة العسكرية لبعثات تقييم الحالة الإنسانية وتقديم المساعدة الإنسانية. وألغى جهاز الأمن والمخابرات الوطني ومفوضية العون الإنساني ثلاثة من هذه الطلبات دون إبداء أسباب ذلك. وألغيت البعثة بدورها ثلاثة طلبات بسبب تناوب القوات.

٢٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت ثمانية حوادث سرقة مركبات استهدفت مركبات العملية المختلطة والعاملين في المجال الإنساني. وسُجِّل، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقوع ٤٧ عملية اقتحام وسرقة منازل استهدفت العملية المختلطة والعاملين في المجال الإنساني. ومن بين الحوادث البالغ عددها ٤٧ حادثة، وقعت ٢٨ حادثة في شمال دارفور، و ١٢ حادثة في جنوب دارفور، و ٥ حوادث في وسط دارفور، وحادثان في غرب دارفور.

٢٤ - ونزع معتدون مجهولو الهوية سلاح دورية عسكرية للوجستيات تابعة للعملية المختلطة في ٨ شباط/فبراير في سعين، شمال دارفور. واستُولي على ثلاث مركبات، و ٣٧ سلاحا صغيرا، و ٤ رشاشات خفيفة، وكميات غير محددة من الذخيرة، ومعدات قتال متنوعة. وأوفدت إدارة عمليات حفظ السلام فريق تحقيق إلى دارفور في الفترة من ٦ إلى ١١ آذار/مارس لتحديد ملابسات الحادث وتقديم توصيات للحد من وقوع مزيد من الهجمات العداية التي تستهدف أفراد الأمم المتحدة.

٢٥ - وشرع فريق إدارة الأمن في اتخاذ عدد إضافي من تدابير التخفيف من المخاطر للحد من مواجهة الموظفين لمخاطر تهدد أمنهم. ومن بين ما شملته هذه التدابير تعزيز حراسة القوافل، والاستعانة بحراس مسلحين في مواقع ثابتة، واستعراض معايير العمل الأمنية الدنيا ومعايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة فيما يتعلق بتنقلات القوافل، وتحسين مستوى

الأمن بالنسبة للمكاتب والمنازل السكنية، وتوفير الأمن الشخصي، وتعزيز آليات التصدي السريع. وإضافة إلى ذلك، جرى تعزيز آلية التنسيق الأمني المشترك مع السلطات الأمنية الحكومية.

ثالثاً - إنجازات البعثة وتأثيرها

٢٦ - أقر مجلس الأمن في قراره ٢١٤٨ (٢٠١٤) الأولويات الثلاث الرئيسية للعملية المختلطة التي حددها الاستعراض الاستراتيجي للبعثة، وهي الوساطة بين الحكومة والحركات المسلحة غير الموقّعة استناداً إلى وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، مع أخذ التحول الديمقراطي الجاري على الصعيد الوطني في الاعتبار؛ وحماية المدنيين، وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية، وسلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية؛ ودعم الوساطة في النزاعات بين المجتمعات المحلية، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، بوسائل منها اتخاذ تدابير لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تركزت أنشطة البعثة على هذه الأولويات.

ألف - عملية السلام الشاملة

٢٧ - تضم الجهود المبذولة نحو عملية سلام شاملة للجميع ما يقوم به كبير الوسطاء المشترك، محمد بن شباس، من عمل متواصل على مستوى رفيع مع الأطراف لإجراء مفاوضات مباشرة، وكذلك دور التيسير الذي تؤديه العملية المختلطة في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

الوساطة الرفيعة المستوى

٢٨ - واصل كبير الوسطاء المشترك بذل الجهود لتقريب الأطراف من الاتفاق على إجراء مفاوضات مباشرة بالرغم من استمرار الاختلاف في الآراء بين الحكومة والجماعات المسلحة غير الموقّعة بشأن النهج الواجب اتباعه. وعلى الرغم من تصريحات الحكومة المتكررة بشأن استعدادها للمفاوضات المباشرة، لا تزال ثمة عقبتان رئيسيتان. فقد واصلت الجماعات المسلحة الضغط من أجل عملية وطنية شاملة لمواجهة التحديات التي تعترض السودان، رافضة وثيقة الدوحة للسلام في دارفور كأساس للمحادثات، وظلت تصرُّ على الدخول في مفاوضات مع الحكومة تحت اسم الجبهة الثورية السودانية، التي تشكلت في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ مع الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال.

٢٩ - وتمشياً مع مهمة الوساطة المسندة إلى العملية المختلطة وإطار عمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتيسير عملية سلام دارفور، اتصل كبير الوسطاء المشترك بالحكومة والحركات المسلحة، كل على حدة، وحث الحركات غير الموقعة على الانضمام إلى عملية السلام على أساس وثيقة الدوحة دون شروط مسبقة. وفي تلك المشاورات، تعهدت الحركات المسلحة بالتوصل إلى تسوية متفاوض عليها للتزاع الدائر والحفاظ على سلامة أراضي السودان ووحدته. بينما ظلت الحكومة معترضة على أي عملية سلام موازية.

٣٠ - وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، أعلن الرئيس عمر البشير، في خطاب ألقاه أمام الجمعية الوطنية، أن حكومته تعتزم الشروع في حوار وطني شامل للجميع سيركز على السلام والأمن؛ والإصلاحات السياسية وإرساء الديمقراطية؛ والإصلاحات الاقتصادية؛ والهوية الوطنية. ولقي هذا الإعلان الترحيب من قبل المجتمع الدولي وكثير من السودانيين، بما في ذلك بعض الأحزاب السياسية المعارضة التي التزمت بالمشاركة في الحوار الوطني. وتغيرت مواقف بعض أعضاء قوى الإجماع الوطني، وهو تحالف فضفاض بين أحزاب المعارضة التي وقعت على ميثاق الفجر الجديد مع الجبهة الثورية السودانية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، حيث دعا بعضهم إلى تشكيل حكومة انتقالية تسبق الحوار الوطني وإنشاء هيئة مستقلة للإشراف على هذه العملية. وقد أعلنت الحكومة عن ضمانات أمنية من أجل مشاركة الحركات المسلحة، بما في ذلك حرية تكوين الجمعيات والتجمع والصحافة. ومع ذلك، لا تزال طرائق إنجاز ذلك غامضة وأعرب العديد من أحزاب المعارضة السياسية عن شكوك حول التزام الحكومة بعملية حقيقية.

٣١ - وبعد هذا الإعلان، اجتمع كبير الوسطاء المشترك، يومي ١٠ و ١١ شباط/فبراير في كمبالا بزعماء الحركات المسلحة الثلاث ومن بينهم مني ميناوي وجبريل إبراهيم، وللمرة الأولى، عبد الواحد. وخلال ذلك الاجتماع، شجع كبير الوسطاء المشترك الزعماء الثلاثة على المشاركة في الحوار الوطني. ورحب زعماء الحركات، الذين كانوا قد دعوا إلى اتباع نهج شامل، بفكرة الحوار الوطني باعتبارها خطوة إيجابية، لكنهم لم يتعهدوا بالمشاركة فيه وأعلنوا عن نيتهم كشف النقاب عن مقترحاتهم الخاصة لإجراء حوار وطني.

٣٢ - وبعد ذلك، رتب كبير الوسطاء المشترك لاجتماع في ٨ آذار/مارس في أديس أبابا بين زعمي حركتين مسلحتين، هما مني ميناوي وجبريل إبراهيم. وحضر الاجتماع أيضا رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، نكوسازانا دلاميني - زوما ومفوض السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي، إسماعيل شرقي. وشجعوا الحركتين المسلحتين على الدخول في مفاوضات مباشرة مع حكومة السودان والمشاركة الكاملة في الحوار الوطني. وفي اليوم ذاته، اجتمع رئيس فريق

الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، ثابو مبيكي، وكبير الوسطاء المشترك معاً بالجماعات المسلحة لبحث السبل الكفيلة بمواءمة جهدي الوساطة دعماً للحوار الوطني.

٣٣ - وأقام رئيس تشاد، إدريس ديبي، بالإضافة إلى عمله على تسهيل عملية السلام في دارفور، منتدى ثانياً للوساطة في أم جرس خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ آذار/مارس. وكان من بين من حضر المنتدى زعماء قبيلة الزغاوة، ونائب الرئيس السوداني حسبو محمد عبد الرحمن، وكبير الوسطاء المشترك، والزعماء التقليديون والشيوخ في قبائل الرزيقات والمساليات والمعالية والسلامات والتعايشة. وانضم الرئيس البشير إلى المنتدى يوم ٢٩ آذار/مارس. واختتم المنتدى بإعلان المشاركين عن دعمهم الكامل لتحقيق السلام والتعايش السلمي في دارفور. وأشاد المشاركون بدور تشاد وقطر في إحلال سلام شامل من خلال رعاية ودعم وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، مشيرين إلى مساهمة قطر المالية في مشاريع التنمية وقرى العودة الطوعية في دارفور.

تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور

٣٤ - لا يزال التقدم الذي تحوزه حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة وحركة العدل والمساواة السودانية في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور محدوداً. فبعد الاتفاق على الترتيبات الأمنية النهائية الموقعة يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، اتفقت حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة، في اجتماع للجنة المشتركة عقد في ٢٥ شباط/فبراير، على ضم ثلاث كتائب من حركة التحرير والعدالة إلى صفوف القوات المسلحة وقوات الشرطة السودانية. ومن المرتقب أن يخضع من تبقى من المقاتلين الـ ١٥ ٠٠٠ المعلن عنهم والبالغ عددهم ١٢ ٥٧٠ لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقد بدأت الحركة الموقعة الأخرى، وهي حركة العدل والمساواة السودانية، الاستعدادات للتحقق من مقاتليها بدعم من لجنة وقف إطلاق النار المنبثقة عن وثيقة الدوحة بهدف إبرام اتفاق مماثل مع الحكومة.

٣٥ - وتواصلت الأعمال التحضيرية للحوار والتشاور الداخليين في دارفور المقرر إجراؤهما في الربع الثاني من عام ٢٠١٤. وفي ١٨ و ١٩ شباط/فبراير، سهلت العملية المختلطة في الفاشر تنظيم حلقة عمل للتخطيط الغرض منها تحديد طرائق إجراء الحوار. وحضر حلقة العمل ٤٧ من قادة المجتمع المدني وممثلي مراكز السلام من ولايات دارفور الخمس والخرطوم.

٣٦ - وفي شباط/فبراير، أنجزت البعثة استطلاعاً على نطاق إقليم دارفور برمته كان الهدف منه قياس مستوى معرفة السكان المحليين بوثيقة الدوحة والحوار الداخلي وتصوراتهم عنهما. وأشارت النتائج الأولية للاستطلاع إلى وجود وعي شعبي كبير بهذه الوثيقة ودعم قوي للحوار. وأعرب المشاركون عن قلقهم من أن هذه العملية قد يعيقها مستوى انعدام الأمن السائد وكذلك قانون الطوارئ في ما يتعلق بحرية التنقل وتكوين الجمعيات والتعبير والتجمع.

٣٧ - وقد اكتمل الآن إنشاء السلطة الإقليمية لدارفور الآن بعد انتهاء أشغال بناء مكاتبها واستقدام موظفيها. ومع ذلك، لا يزال انعدام الأمن ونقص الموارد المالية وقلة القدرات الفنية تشكل عوامل تقوض قدرة السلطة الإقليمية لدارفور على تنفيذ وثيقة الدوحة تنفيذاً فعالاً.

٣٨ - وفي ضوء الاتفاقات التي تم التوصل إليها في اجتماع اللجنة المشتركة المنبثقة عن وثيقة الدوحة في ٢٥ شباط/فبراير، بدأت العملية المختلطة في العمل بشكل وثيق مع مفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج السودانية ولجنة تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور لتحديد حجم العمل المتعلق بعملية نزع سلاح مقاتلي حركة التحرير والعدالة وتسريحهم وإعادة إدماجهم، ودعم عملية التحقق من مقاتلي حركة العدل والمساواة السودانية.

باء - حماية المدنيين

توفير الحماية المادية

٣٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفرت البعثة الحماية المادية المباشرة والفعالة للنازحين في مخيمات النازحين داخلياً وحول مواقع الأفرقة وكذلك المجتمعات الضعيفة عن طريق الدوريات وإعادة الانتشار الاستراتيجي لقوات حفظ السلام. ووفرت العملية المختلطة الحماية المادية إلى ما يقرب من ٦٠ ٠٠٠ من النازحين الذين لجأوا إلى مواقع أفرقة العملية المختلطة في سرف عمرة وخور أبشي وكورما أو إلى أماكن بالقرب منها.

٤٠ - وقد فر ما يقدر بنحو ٥٠ ٠٠٠ شخص إلى موقع فريق العملية المختلطة في سرف عمرة أثناء اندلاع أعمال العنف بين قبيلتي الرزيقات الشمالية والقمر يوم ٥ آذار/مارس. وعززت البعثة هذا الموقع بـ ٦٠ ضابطاً من ضباط الشرطة المشكلة وسريتين من قوات حفظ السلام وفريق طبي. ووفرت العملية المختلطة الحراسة لحوالي ٢٧ مركبة من مركبات المساعدة الإنسانية محملة بمواد غذائية وغير غذائية موجهة للسكان المتضررين. وساعد تعزيز قوة موقع الفريق في زيادة قدرته على تسيير دوريات لبناء الثقة وتوفير قدرات السيطرة على الحشود. وأنشأت العملية المختلطة عيادة للطوارئ وقامت بإيصال المياه والإسعافات الأولية للنازحين وإجلاء ٢٤ شخصاً أصيبوا بجروح خطيرة إلى الفاشر لتلقي العلاج الطبي.

٤١ - وفي حور أبشي بجنوب دارفور، وعقب الاشتباكات التي دارت بين جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي وجماعة ميليشيا أبو بشار، فر ١٠٠ نازح إلى موقع فريق العملية المختلطة في ٩ كانون الثاني/يناير. وجرى تسيير دوريات في المنطقة وما حولها لتخفيف حدة التوتر ومنع وقوع هجمات انتقامية. وفي ٢٢ آذار/مارس، قدمت العملية المختلطة المساعدة لما يقرب من ٤٠٠٠ شخص، كانوا قد فروا من الهجمات التي شنتها قوات الدعم السريع وميليشيا مجهولة الهوية، ولجأوا إلى داخل موقع فريق العملية المختلطة في حور أبشي. وقدمت البعثة الحماية والمأوى والمياه للنازحين داخليا وعملت مع أوساط المساعدة الإنسانية على توفير الدعم في حالات الطوارئ.

٤٢ - وفي ٢٢ آذار/مارس أيضاً، فر ٤٠٠٠ نازح من بلدة كوبي والقرى المجاورة لها التي كانت قد تعرضت للهجوم على أيدي رجال مسلحين في ٢١ آذار/مارس، ولجأوا إلى موقع فريق العملية المختلطة في كورما بشمال دارفور. وأرسلت العملية المختلطة عدداً إضافياً من قوات حفظ السلام لتعزيز أمن النازحين وساعدت الشركاء في مجال الإغاثة الإنسانية على تقديم المساعدة في حالات الطوارئ. وقامت العملية المختلطة بنشر سرية من الفاشر يوم ٣١ آذار/مارس لتعزيز موقع الفريق ووفرت الحراسة لشاحنتين تابعتين لبرنامج الأغذية العالمي من الفاشر محمّلتين بالمساعدات الغذائية الموجهة للنازحين.

بيئة توفير الحماية

٤٣ - ظلّت بيئة توفير الحماية تكتنفها الصعوبات، فقد ارتفع عدد الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان المسجلة ارتفاعاً طفيفاً عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق، ولم يُحرز إلا قدر ضئيل من التقدم للموس نحو كفالة المساءلة وسيادة القانون.

٤٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى الأفراد العسكريون في العملية المختلطة ١٠٦٤٨ دورية من بينها ٥٤٤١ دورية روتينية، و ٢٠٥٢ دورية ليلية، و ٩٠٨ دوريات إدارية، و ٩٦٧ دورية حراسة مرافقة للعمليات الإنسانية، و ٩٥٠ دورية قصيرة المدى و ٣٣٠ دورية بعيدة المدى. وقام أفراد الشرطة في العملية المختلطة بدوريات بلغ مجموعها ٩٠٥٧ دورية، بما في ذلك ٤٤٢٨ دورية داخل مخيمات النازحين داخليا، و ٣١٠٧ دوريات في البلدات والقرى والأسواق، و ٩٤٠ دورية متوسطة المدى، و ٣٤٦ دورية لحراسة القائمين بجمع الحطب والحراسة المزارع، و ٢٣٦ دورية طويلة المدى.

٤٥ - وبالتعاون مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، واصلت العملية المختلطة العمل على التخفيف من مخاطر التعرّض للمتفجرات في جميع أنحاء دارفور. وخلال

الفترة المشمولة بالتقرير، جرى تقييم ٦٥١ كيلومتراً من الطرق ومسح ٦٧ قرية وتدمير ٢٠٧٩ قطعة من الذخائر غير المنفجرة و ١٣ ٨٧٨ قطعة من ذخائر الأسلحة الصغيرة. وسهّل تدمير الذخائر غير المنفجرة الحركة في تلك المناطق وأتاح إمكانية الوصول إليها، مما عزّز أنشطة كسب الرزق. وبناء على طلب من القوات المسلحة السودانية، قدّمت الدائرة الدعم للتخلّص من الذخيرة المنتهي أجلها المخزّنة في الجنيّة في غرب دارفور. كما قدّم الدعم إلى الشرطة الحكومية في الفاشر لإعادة تأهيل مخازن الأسلحة التابعة لها.

٤٦ - وقد زاد عدد الجرائم المسجلة من ٢٩٨ حالة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى ٣٣١ حالة في الفترة الحالية، بما في ذلك عمليات السطو المسلح والاعتصاب والاختطاف وسرقة السيارات. وزادت شرطة العملية المختلطة عدد دوريات بناء الثقة في مخيمات النازحين داخليا، والدوريات المشتركة مع العنصر العسكري في البعثة المسيرة لتقييم الحالة الأمنية، والدوريات المشتركة مع العناصر المدنية في البعثة. وظلّت وحدات الشرطة المشكلة منتشرة في المواقع الشديدة الخطورة التابعة للأفرقة. وتواصل العملية المختلطة تقديم خدمات بناء القدرات للشرطة الحكومية، ولا سيما في مجال حفظ أمن المجتمعات المحلية، وقد أنشأت وحدة لمكافحة سرقة السيارات للتصدي لزيادة السرقات.

٤٧ - وارتفع العدد الإجمالي الموثق لانتهاكات حقوق الإنسان وضحاياها من ١٥٦ حادثة، تضرّر من جرائها ٣١٤ ضحية في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، إلى ١٨٥ حادثة تضرر منها ٥٣٦ ضحية في الفترة الحالية. ووثقت العملية المختلطة مقتل ١٢١ من المدنيين وإصابة ٢٤ شخصاً وحدوث ٢٠ عملية اختطاف ووقوع ١٠ أشخاص ضحية اعتداءات جنسية متصلة بالتزاع ناجمة عن هجمات نفذتها عناصر يشتهب باتتمائها لقوات الدعم السريع على حجير والقرى المحيطة بها في جنوب دارفور في ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير.

٤٨ - ومن بين ١٨٥ حالة موثقة من حالات انتهاك حقوق الإنسان، بلغ عدد الاعتقالات التعسفية والاحتجاز ٧ حالات تضرّر من جرائها ٩ ضحايا؛ وعدد الحالات التي انتهك فيها الحق في الحياة ٥٧ حالة شملت ٢٠٣ ضحايا (من بينهم ٧ قصر)؛ وعدد الحالات التي انتهك فيها الحق في السلامة الجسدية ٧٠ حالة شملت ٢٤٥ ضحية، منها ١٨ حالة اختطاف بلغ عدد ضحاياها ٤٨. وتم التعرف على غالبية الجناة وهم ينتمون إلى الأجهزة الأمنية الحكومية أو جماعات المتمردين. ووصف الضحايا بعض الرجال على أنهم "رجال مسلّحون" وميليشيات.

٤٩ - وتظلّ كفالة المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور تمثل تحدياً. فمن بين ١٨٥ حادثة سجّلتها العملية المختلطة، لم تبلغ الضحايا السلطات الحكومية إلا في ٦٥ حالة.

وُفُتحت تحقيقات في ٢٧ حادثة منها، مما أدى إلى ١٠ عمليات اعتقال، ولكن لم تجر المحاكمة إلا في قضيتين، نتجت عنهما إدانة واحدة.

٥٠ - ولا يزال العنف الجنساني المنتشر من السمات السائدة للتراع في دارفور، بما في ذلك اغتصاب النساء والفتيات. ومن أجل تعزيز حماية المرأة، واصلت العملية المختلطة توفير الأمن خلال "دوريات جمع الحطب". وقد أسهمت هذه الدوريات في خفض حوادث العنف الجنساني عامة في المناطق التي سيرت فيها. ووثقت العملية المختلطة ٣٥ حالة من حالات العنف الجنسي والجنساني تضررت منها ٥٣ ضحية (من بينهن ١٩ قاصرة)، ما يمثل انخفاضاً مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق التي سجلت فيها ٣٥ حالة أدت إلى وقوع ٦٣ ضحية. وتشمل هذه الحوادث الهجمات التي حصلت داخل مخيمات النازحين داخليا. وفي هذا الصدد، كثفت العملية المختلطة الدوريات الليلية ودرّبت أفرقة لتأمين حماية المجتمعات المحلية في المخيمات.

٥١ - ولم تقم الضحايا بإبلاغ السلطات الحكومية إلا في ٢٠ حالة من حالات العنف الجنسي والجنساني. وتُرِدّ قلة الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي والجنساني إلى انعدام ثقة الضحايا وأسرهن بقدرة الحكومة على إجراء التحقيق كما ينبغي، وغياب الشرطة الحكومية في بعض المناطق، والخوف من الانتقام، والوصمة الاجتماعية المرتبطة بالتعرض للعنف الجنسي.

٥٢ - وبعد جهود بذلتها العملية المختلطة، وافقت حكومة ولاية غرب دارفور على تعيين ٣٨ ضابطة شرطة جديدة من أجل تحسين عملية الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي والجنساني ومقاضاة الفاعلين. وفي ١٦ شباط/فبراير، نظمت العملية المختلطة وحكومة ولاية شرق دارفور حلقة عمل مدتها يومان عن منع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له، شارك فيها ٧٨ موظفا حكوميا وأعضاء جمعيات نسائية محلية. وفي ١٨ شباط/فبراير، قدمت العملية المختلطة الدعم التقني لصياغة خطة العمل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ التي تضعها اللجنة المشتركة المعنية بمكافحة العنف ضد المرأة في حكومة ولاية جنوب دارفور.

٥٣ - وواصلت العملية المختلطة تقديم الدعم من أجل تعزيز نظامي القضاء والسجون من خلال تنفيذ برامج متنوعة للتدريب على المهارات. وظلت البعثة أيضاً تقوم بزيارات منتظمة للسجون لتقديم المشورة بشأن تحسين أوضاع إدارة السجون وتقديم التوجيه لمديري السجون عن إدارة السجون وأفضل الممارسات في هذا المجال وفقاً للمعايير الدولية. ووفقاً لنتائج الاستعراض الاستراتيجي، تستعدّ البعثة لدراسة تأثير برنامج التدريب الذي تضطلع به في مجال سيادة القانون على زيادة الاحتكام إلى الآليات القضائية.

وصول المساعدات الإنسانية والسلامة والأمن

٥٤ - عزّزت العملية المختلطة التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري وحكومة السودان من أجل تيسير وصول المساعدات الإنسانية وضمان سلامة وأمن العاملين في المنظمات الإنسانية في مناطق معينة. وفي أعقاب النزاع بين الطوائف الذي نشب في سرف عمرة في آذار/مارس، أنشئ فريق لإدارة الأزمات يضم العناصر العسكرية والمدنية والشرطة في العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري في مقر العملية المختلطة وعلى مستوى القطاعات بهدف التصدي للأزمة. ووفرت العملية المختلطة الحراسة العسكرية لقوافل المساعدة الإنسانية التابعة لبرنامج الأغذية العالمي والمؤلفة من ٣٠ شاحنة تحمل إمدادات إنسانية لحالات الطوارئ لتوزيعها في البلدة المتضررة. وبلغت كميات المساعدة الإنسانية الفورية حوالي ٦٠٠ طن متري من الأغذية والمواد غير الغذائية نقلها من الجنيبة والفاشر إلى سرف عمرة ١٠٠ من الأفراد العسكريين دعمًا لحماية المدنيين.

٥٥ - ووفرت العملية المختلطة الحراسة العسكرية لما مجموعه ١٩٩ شاحنة حملت ٤٣٢ ٥ طنًا متريًا من الأغذية وزّعها برنامج الأغذية العالمي. وكان ذلك جزءًا من التعاون بين البرنامج والعملية المختلطة لضمان تسليم المعونة الغذائية الكافية في وقتها إلى المستفيدين في جميع أنحاء دارفور. وساعد مرور قوافل المساعدة الإنسانية على الطرقات الرئيسية بانتظام في تحسين أمن هذه الطرقات للمدنيين. وفي شباط/فبراير، قدّمت العملية المختلطة الدعم إلى الجهات الفاعلة الإنسانية للوصول إلى المدنيين في جميع أنحاء موقع فريق العملية المختلطة في لادو. وفي الشهر ذاته، ورغم تكثيف التنسيق بين العملية المختلطة ومفوضية الشؤون الإنسانية الحكومية ووالي شرق دارفور، ظلّت الحكومة تمنع وصول الجهات الفاعلة الإنسانية إلى منطقتي عديلة وأبو كارينكا المتضررتين من الاشتباكات بين قبيلتي المعالي والرزيقات.

٥٦ - وأدّى نجاح الدعوة المشتركة بين العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري إلى تحسين إمكانية الوصول إلى الأشخاص المتضررين من النزاع المسلح الدائر في جنوب دارفور. وردًا على تقارير عن عمليات نزوح من مخيم كالمه ومخيم السلام في نيالا وسانيا دليبا، تم إيفاد بعثة مشتركة بين القطاعات على وجه السرعة وأتاحت الحكومة إمكانية الوصول في الوقت المناسب مما سمح بإجراء تقييمات لتدابير الحماية الفعالة وبتخاذ تدابير الاستجابة. ومع ذلك، ظلّت الحكومة تمنع وصول العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري إلى أم قنية وحجار.

جيم - منع النزاع بين الطوائف أو التخفيف من حدّته

٥٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعت العملية المختلطة المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وزعماء القبائل والإدارة المحلية إلى رصد حركات التنقل الرعوي، ووضع الخطط الرامية إلى منع وقوع حوادث سرقة الماشية وتدمير المحاصيل على طول طرق الهجرة، ومنع النزاعات المحلية. وعقدت البعثة خمسة اجتماعات في شمال دارفور وجنوب دارفور ووسط دارفور لتبادل الآراء مع ١٩ جهة من الجهات المعنية بشأن سبل التخفيف من حدة النزاعات بين المزارعين والرعاة. وعقدت أيضاً اجتماعات منفصلة في ٩ كانون الثاني/يناير و ١٩ شباط/فبراير مع اتحاد مزارعي شمال دارفور والمدير العام للموارد الحيوانية بشأن الموضوع الشاغل ذاته بهدف تعزيز الآليات التقليدية لتسوية النزاعات. وفي ٨ آذار/مارس، ساعد موظفو العملية المختلطة والوحدة الإدارية في ترويج على إنشاء لجنة تعايش سلمي بين البدو الرحل والمزارعين لمنع نشوب النزاعات خلال فترتي الزراعة والحصاد.

٥٨ - وفي أعقاب النزاع بين قبيلة القمر وميليشيا الرزيقات الشمالية في سرف عمرة، قدّمت العملية المختلطة الدعم التقني إلى عملية الوساطة في سرف عمرة، الأمر الذي أسفر عن توقيع اتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية بين الرزيقات الشمالية والقمر في ١٢ آذار/مارس. وقد أذى وجود العملية المختلطة أثناء الوساطة وفي حفل التوقيع إلى تعزيز الثقة في عملية المصالحة وما تمخضت عنه من نتائج. وما فتئت البعثة تشارك بفعالية في رصد الاتفاق وتنفيذه.

٥٩ - وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، قدّمت العملية المختلطة أيضاً الدعم التقني واللوجستي إلى السلطة الإقليمية لدارفور في تنظيم أربعة مؤتمرات معنية بالسلم الاجتماعي في جنوب وغرب وشمال ووسط دارفور بشأن الأسباب الجذرية للنزاعات في دارفور والحلول الممكنة لها. ومن النتائج الرئيسية لهذه المؤتمرات إنشاء آليات لمتابعة المصالحة في وسط وجنوب دارفور من أجل تنفيذ اتفاقات المصالحة بين قبيلتي السلامات والمسيرية، وقبيلتي بني هلبة والقمر. كما أسفرت جهود إضافية بذلتها العملية المختلطة عن توقيع اتفاق آخر للمصالحة في ١٦ آذار/مارس بين قبيلتي القمر وبني هلبة في جنوب دارفور.

٦٠ - وفي شرق دارفور، ساعدت العملية المختلطة في نزع فتيل النزاع بين قبيلتي الرزيقات والمعالية في بلدة أبو جابرة، بالضعين، وذلك من خلال العمل والتواصل في ٢٥ كانون الثاني/يناير مع مفوض بلدة الضعين ومع والي شرق دارفور ومسؤولي المؤسسات الأمنية الحكومية لاتخاذ تدابير الاستجابة بسرعة من أجل التخفيف من حدة النزاع. ونتيجة

لذلك، جرى نشر قوات حكومية إضافية في المنطقة العازلة بين القبيلتين من أجل التصدي للاشتباكات المحتملة. وتعاونت العملية المختلطة أيضا مع مفوض محلية عديلة في الضعين من أجل حث ناظر قبيلة المعالية على إقناع أفراد قبيلته بالعزوف عن القتال مع قبيلة الرزيقات.

٦١ - وفي ١٠ آذار/مارس، بدأت قبيلتا السلامات والتعايشة في رهيد البردي، جنوب دارفور، عملية المصالحة تمشيا مع الاتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية الموقع في نيسان/أبريل ٢٠١٣. ونتجت هذه العملية عن الجهود المشتركة التي بذلتها العملية المختلطة والسلطات المحلية. وقدمت العملية المختلطة الدعم اللوجستي لممثلي قبيلتي السلامات والتعايشة أثناء سفرهم إلى نيالا من أجل عملية المصالحة. وعقب تقارير عن تجدد الاشتباكات بين قبيلتي المعالية والرزيقات في الفادو والغيجامية، شرق دارفور، تواصلت البعثة بسرعة مع السلطات المحلية بشأن اتخاذ تدابير لتخفيف حدة الاشتباكات وبذل جهود الوساطة بهدف منع المزيد من التصعيد.

٦٢ - واتفق زعماء قبيلتي الرزيقات والمعالية على تشكيل مجموعة من الشباب في اجتماع نظمته العملية المختلطة في ٢٧ آذار/مارس في البخيلة، شرق دارفور، بغرض توعية المجتمعات المحلية بالسلام والمصالحة. وعقب اجتماع يسرته العملية المختلطة في أم جاروما، جنوب دارفور، في ٢٨ آذار/مارس، اتفق زعماء قبيلتي الأباله وبنو حسين على إنشاء لجنة وساطة للنظر في شكاوى القبيلتين ضد بعضهما.

رابعاً - تنفيذ الاستعراض الاستراتيجي

٦٣ - بغية كفاءة الرصد الفعال للأولويات الاستراتيجية المبينة في تقريره بشأن الاستعراض الاستراتيجي المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٤ (S/2014/138)، جرى تعديل النقاط المرجعية والمؤشرات الواردة في المرفق الأول من هذا التقرير. وعلاوة على ذلك، وضعت البعثة والأمانة العامة وفريق الأمم المتحدة القطري خطة عمل للتصدي للتحديات الثلاثة التي تواجهها البعثة في تنفيذ ولايتها يجري رصدها مرة كل أسبوعين.

٦٤ - ووفقاً للاستراتيجية المعاد ترتيب أولوياتها التي أوصى به الاستعراض، سيؤكد عنصر الشرطة في العملية المختلطة تركيز أنشطته من جديد على المجالات التالية: (١) دعم الحماية المادية للمدنيين، (٢) وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية، (٣) وتهيئة بيئة توفر الحماية من خلال تنسيق مبادرات بناء قدرات الشرطة والخفارة المجتمعية. وفي هذا الصدد، أجرت العملية المختلطة وإدارة عمليات حفظ السلام تحليلاً شاملاً لمهام عنصر الشرطة مما أدى إلى

إعادة هيكلة القيادة والسيطرة فيه، وتخفيض قوامه الحالي بعدد من أفراد الشرطة يبلغ ٧٢٣ فرداً، وبأربع وحدات شرطة مشكّلة، وبأربع وظائف شرطة من الفئة الفنية.

٦٥ - وفي حين أن عملية التبسيط قد أجريت في سياق الاحتياجات في الميدان، لن يكون هناك أي مجال لنشر الأفراد الذين لا يستوفون الشروط المطلوبة. وبالتالي، فإن البعثة وإدارة عمليات حفظ السلام ستعملان عن كثب مع البلدان المساهمة بأفراد الشرطة للتأكد من أن الأفراد يمتلكون المهارات والخبرات اللازمة للوفاء بالمهام التي صدر بها تكليف. وفيما يتعلق بوحدات الشرطة المشكّلة، سيكون من المهم أن يتوفر لجميع الوحدات الاكتفاء الذاتي المناسب والمعدات المملوكة للوحدات لإتاحة تعبئتها بمزيد من المرونة وبسرعة من أجل الاستجابة لتحديات النظام العام داخل منطقة البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، سيقتصر استخدام وحدات الشرطة المشكّلة على حالات السيطرة على الحشود غير المسلحة داخلها لا غير، ولن تستخدم لأجل القوافل اللوجستية ودوريات الردع ضد التهديدات المسلحة.

٦٦ - وسوف يُنشئ العنصر العسكري قطاعين إضافيين من أجل تحقيق الاتساق بين عمليات قطاعاته وهيكل الدولة. وسوف يخفض أيضاً قوامه بما يعادل ٢٠٠ من المراقبين العسكريين وضباط الأركان وضباط الاتصال بعد استعراض نشرهم ومهامهم. وستعاد سرية للنقل الثقيل أيضاً إلى موطنها. ويعكف حالياً كل من العنصر العسكري وعنصر الشرطة على وضع خطة لتنفيذ هذه التخفيضات في أقرب وقت ممكن مع أخذ مجموعات المهارات الضرورية في الاعتبار.

٦٧ - وقامت العناصر المدنية بمواءمة خطط عملها وأولوياتها مع الأولويات الاستراتيجية المبينة في تقرير الخصاص، مع إلغاء الأولوية المفردة لبعض المهام التي صدر بها تكليف على النحو المطلوب بموجب قرار مجلس الأمن ٢١٤٨ (٢٠١٤). وسيستمر العمل مع فريق الأمم المتحدة القطري بشأن التأثير المحتمل لعملية التبسيط هذه على وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وركزت المرحلة الأولى من عملية التبسيط على عناصر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمسائل الجنسانية، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وحماية الأطفال، وسيادة القانون. وبالإضافة إلى استعراض ملاك الموظفين المدنيين الذي اكتمل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، والذي أدى بالفعل إلى تخفيض الوظائف بـ ١٩ وظيفة في هذه الأقسام (من أصل ما مجموعه ١٦٩ وظيفة)، سيخفف عدد الوظائف بـ ٦٥ وظيفة إضافية، مما سيؤدي إلى تخفيض إجمالي قدره ٤٦ في المائة من الوظائف في هذه المجالات. وتشمل المرحلة الثانية جميع العناصر الفنية المدنية الأخرى، وسيتم الإبلاغ عن نتائجها في تقرير المقبل.

٦٨ - ووفقا للسياسات المعتمدة والتوجيهات الصادرة عن الأمانة العامة، قامت البعثة بإعادة تشكيل احتياجات أسطولها الجوي وطرائق استخدامه. وخفضت البعثة أسطولها بطائرتين من الطائرات الثابتة الجناحين وأربع طائرات ذات أجنحة دوارة في الأشهر الماضية، دون أن يؤثر ذلك سلبا على الفعالية التشغيلية للبعثة. وتقوم العملية المختلطة أيضا باستعراض استخدام المركبات الرباعية الدفع بهدف استخدامها الأمثل في المجالات ذات الأولوية في الميدان وخفض الاحتياجات من المشتريات الجديدة.

خامسا - الملاحظات والاستنتاجات

٦٩ - يأتي هذا التقرير عقب تقرير الخصاص المقدم إلى مجلس الأمن عن العملية المختلطة المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير (S/2014/138) الذي قدم استعراضا مفصلا للتقدم الذي أحرزته البعثة صوب إنجاز ولايتها، والتحديات التي واجهتها في القيام بذلك، والتوصيات الرامية إلى جعل البعثة أكثر فعالية.

٧٠ - ومن الواضح لجميع المراقبين أن العملية المختلطة تواجه صعوبات في تنفيذ الولاية المنوطة بها. ومع ذلك، أو من إيماننا راسخا بأنه يمكن للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة وقيادة وموظفي العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين إحداث أثر أكبر في إحلال السلام في دارفور وحماية الأشخاص المعرضين للخطر، بالعمل معا نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية الملموسة. والشراكة الكاملة لحكومة السودان أمر أساسي لإحراز أي تقدم في تحقيق هذه الأهداف.

٧١ - وفيما يتعلق بالأولويات السياسية الاستراتيجية المنقحة للبعثة، فإنني أرحب بالاقتراح الذي تقدم به كبير الوسطاء المشترك بوضع إطار مشترك، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، للمفاوضات السياسية في سياق الحوار الوطني. وأؤمن إيماننا راسخا بأن إجراء حوار وطني أمر لازم للتنمية الاقتصادية والسياسية في السودان. وفي الوقت نفسه، تظل وثيقة الدوحة ضرورية لمعالجة الأسباب الجذرية للتزاع الإقليمي الخاصة بدارفور. وفي هذا الصدد، أثنى على كبير الوسطاء المشترك لجهوده المتواصلة في جمع أطراف النزاع إلى مائدة المفاوضات المباشرة، وكذلك لمشاركته مع الجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية من أجل تشجيع الحركات المسلحة على الانضمام إلى عملية السلام.

٧٢ - وأرحب بدعوة حكومة السودان الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والجماعات المسلحة للمشاركة في حوار وطني. فتلك فرصة للتوصل إلى تسوية سياسية سلمية للنزاعات الجارية. ويجب على جميع الأطراف أن تنضم بكل صدق لهذه المبادرة. وأحث الحكومة على

وضع الطرائق من أجل ضمان شمول الحوار ومصداقيته، وأحث الجماعات المسلحة على أن تنتهز هذه الفرصة لكي تترك جانبا سبيل النزاع وتنهج الطريق السياسي نحو تحقيق السلام والحكومة الديمقراطية.

٧٣ - وفي حين تُظهر العملية السياسية بعض علامات التقدم، تشهد الحالة الأمنية وبيئة توفير الحماية في دارفور تدهورا. فقد أدت الهجمات والاشتباكات بين الطوائف في دارفور إلى تشريد عشرات الآلاف من المدنيين وتعطيل مصادر رزقهم. ومما يبعث على القلق الشديد زيادة مشاركة الميليشيات في هذه الاشتباكات. بل ومما يدعو أكثر للقلق ورود تقارير عن وقوع أعمال العنف الجنسي والجنساني، وإحراق القرى، وتدمير مصادر المياه وغيرها من الهياكل الأساسية.

٧٤ - وأثني على الحكومة لما تبذله من جهود للوساطة في النزاعات بين الطوائف وتسويتها، وأرحب بتدخل الرئيس ديبي في دعم مبادرات السلام في دارفور. وأطالب الحكومة بالامتناع عن استخدام عناصر الميليشيا في جهود مكافحة التمرد ووقف الاعتداءات التي ترتكبها تلك العناصر ضد المدنيين. كما أطلب بأن تتخلى الحركات غير الموقعة على الوثيقة عن أسلحتها وتلتزم كل الالتزام بعملية السلام.

٧٥ - ومن المؤسف أن سنوات من الجهود التي أفضت إلى التوقيع على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور لم تسفر عن نفس مستوى المشاركة من جانب الحركات الموقعة ولا عن مشاركة أوسع نطاقاً من جانب المجتمع الدولي في تنفيذها. والأسباب الجذرية للنزاع في دارفور، بما في ذلك مسائل الإصلاح الزراعي والعودة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والعدالة وسيادة القانون، يمكن معالجتها بتنفيذ أحكام وثيقة الدوحة. وإني أدعو الأطراف الموقعة والشركاء الدوليين إلى مضاعفة جهودهم الرامية إلى تنفيذ وثيقة الدوحة، وفي الوقت نفسه، اغتنام جميع الفرص على الصعيد الوطني لمعالجة قضايا الإدماع السياسي الأوسع نطاقاً.

٧٦ - ولا يمكن تنفيذ ولاية العملية المختلطة بدون شراكة كاملة من جانب حكومة السودان. وقد اتخذت الحكومة خطوات إيجابية بإصدار التأشيرات وبنشر المعدات المملوكة للوحدات. غير أنه بدون حرية التنقل، لن يتسنى الاستعانة بالأفراد المنتشرين واستخدام المعدات المنشورة في دارفور بفعالية للعمل مع الحكومة والجهات الفاعلة الأخرى على الوصول إلى المحتاجين. وإني أدعو الحكومة لأن تضمن الوصول الكامل للعملية المختلطة والجهات الفاعلة الإنسانية والمعنية بالإنعاش في دارفور إلى المناطق التي تشهد نزاعات.

٧٧ - ورغم التحديات العديدة التي تواجه العملية المختلطة، أحرزت البعثة تقدماً في تنفيذ الولاية المسندة إليها. فقد اتخذت خطوات لتعزيز فعاليتها، وفقاً للتوصيات الواردة في تقريره الخاص المتعلقة باستعراض العملية المختلطة المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٤. وأود أن أعرب عن امتناني لفريق الأمم المتحدة القطري والجهات الفاعلة الإنسانية على ما اتخذوه من تدابير سريعة لتلبية الاحتياجات الإنسانية في مناطق دارفور التي تضررت من جراء أعمال العنف والهجمات ضد المدنيين التي وقعت مؤخراً. وقد كان التنسيق الوثيق بين الجهات الفاعلة الإنسانية والعملية المختلطة ضرورياً في هذه الظروف الصعبة مما ساعد على التخفيف من معاناة أهل دارفور.

٧٨ - وفي الأشهر المقبلة، سيُنْتَظَر من العملية المختلطة والأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة أن تفعل الكثير، بشراكة مع حكومة السودان، من أجل تنفيذ الاستعراض الاستراتيجي للبعثة وتبسيطها. وأعول بثقة على جميع الأطراف المعنية للعمل على نحو استباقي من أجل تعزيز قدرة العملية المختلطة على تنفيذ ولايتها بفعالية أكبر.

٧٩ - وأخيراً، أود أن أشيد بالمثل الخاص المشترك، محمد بن شيباس، وبالأفراد النظاميين والموظفين المدنيين في العملية المختلطة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، لما يقومون به من عمل شاق متواصل في ظل ظروف عسيرة للغاية. وإنني أقدر أعمق التقدير ما يقدمونه من تضحيات من أجل قضية السلام في دارفور.

النقاط المرجعية المقترحة

النقطة المرجعية ١: إقامة عملية للسلام شاملة للجميع عن طريق الوساطة بين الحكومة والحركات المسلحة غير الموقعة، استناداً إلى وثيقة الدوحة للسلام في دارفور

تشمل شروط إحراز التقدم الالتزام من جانب حكومة السودان والحركات غير الموقعة على الاتفاق بالتوصل عن طريق التفاوض إلى تسوية سياسية شاملة للتراع والتقييد بتنفيذها تنفيذاً كاملاً وفي الوقت المناسب؛ وإجراء حوار ومشاورات ذات مصداقية على الصعيد الداخلي في دارفور بما يعكس وجهات نظر السكان المدنيين، بمن فيهم النساء، بشأن دارفور في عملية السلام.

المؤشرات

الوساطة الرفيعة المستوى

- دخول الحكومة والحركات غير الموقعة في مفاوضات مباشرة، بوساطة كبير الوساطة المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن دارفور، للتوصل إلى تسوية شاملة تضم جميع أطراف النزاع في دارفور، في إطار وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.
- تنفيذ الأطراف الموقعة، بدعم من الشركاء الدوليين، لأحكام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور التي تظل أساسية في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في دارفور.
- إبرام الحكومة والحركات غير الموقعة لاتفاق شامل جامع بوقف الأعمال القتالية وتقيدها به.
- تجسيد النتائج التي تسفر عنها عملية السلام بدارفور في عملية دستورية وطنية بدعم من فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في السودان، على النحو المنصوص عليه في إطار عمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتيسير عملية السلام في دارفور.

الحوار والمفاوضات على الصعيد الداخلي في دارفور؛

- إجراء حوار ومشاورات على الصعيد الداخلي في دارفور في بيئة جامعة تتسم بالشفافية تكفل التمثيل النسبي لسكان دارفور واحترام حقوق الإنسان للمشاركين، تحت إشراف العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

- نشر نتائج الحوار والمشاورات التي تُجرى على الصعيد الداخلي في دارفور على نطاق واسع وتنفيذها على نحو يعزز ويوطد السلام والاستقرار في دارفور.
- إنشاء سلطة إقليمية عاملة في دارفور للإشراف على تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، بالاشتراك مع حكومة السودان.

النقطة المرجعية ٢: حماية المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق وكفالة سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية

تشمل شروط إحراز التقدم إبداء أطراف النزاع، بما في ذلك قوات الحكومة والحركات غير الموقعة والجماعات المسلحة الأخرى، التزاماً بيناً بوقف الأعمال القتالية واحترام وتنفيذ وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية؛ وإبداء أطراف النزاع التزاماً بيناً بتنفيذ التدابير المتعلقة بحماية المدنيين (أو تعزيز/احترام حقوق الإنسان)؛ وإبداء أطراف النزاع التزاماً بيناً بإتاحة وصول المساعدات الإنسانية دون قيود؛ وإبداء الجهات الفاعلة المحلية استعدادها لتيسير عودة النازحين داخلياً واللاجئين أو إعادة إدماجهم أو إعادة توطينهم بشكل طوعي وآمن ومستدام؛ وتحسين أداء ومعدات البلدان المساهمة بقوات وقوات شرطة؛ ودعم الجهات المانحة الدولية للأنشطة الإنسانية، وعند الاقتضاء، لجهود الإنعاش المبكر والتأهيل؛ وتحسين التنسيق بين العملية المختلطة والجهات الفاعلة الإنسانية فيما يتعلق بتيسير إيصال المساعدة الإنسانية وسلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية؛ والتزام حكومة السودان على الصعيدين الوطني والمحلي بتحسين قدرات مؤسساتها الأمنية والقضائية والجنائية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

المؤشرات

حماية المدنيين من مخاطر العنف البدني المهدد

- قيام العملية المختلطة بحماية المدنيين الذين يواجهون مخاطر العنف الجسدي المهدد.
- قيام المدنيين المعرضين لخطر الاعتداء البدني، ولا سيما النساء والأطفال، بأنشطة كسب الرزق بسلام وأمان تحت حماية العملية المختلطة.
- حصول المدنيين على المساعدة الطبية في حالات الطوارئ من العملية المختلطة، بسبل من بينها الإحلاء إلى المرافق الطبية في حالات الظروف القصوى (أي حين يتعذر على الجهات الفاعلة الإنسانية تقديم المساعدة).

بيئة توفير الحماية

- توفير الأمن والاستقرار (كما يتبين من عدم وجود جرائم خطيرة أو نزاعات عنيفة) للمدنيين داخل مخيمات النازحين داخليا والمستوطنات المؤقتة.
- توفير الأمن والاستقرار (كما يتبين من عدم وجود جرائم خطيرة أو نزاعات عنيفة) للمدنيين في المناطق الواقعة خارج مخيمات النازحين داخليا والمستوطنات المؤقتة، بما في ذلك على وجه الخصوص المناطق المتاخمة للمخيمات.
- انخفاض عدد الجرائم العنيفة المرتكبة ضد المدنيين.
- انخفاض انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك حوادث العنف الجنسي والجنساني، بحسب ما تسجله العملية المختلطة.
- انخفاض عدد الجنود الأطفال الذين تجندهم أطراف النزاع.
- تهيئة بيئة أفضل لحماية الحقوق المدنية والسياسية، بسبل من بينها وضع أسس مستدامة لهيئات احترامية ديمقراطية لحفظ النظام وإنفاذ القانون.
- أن تكون المحاكمات التي ترصدها العملية المختلطة عادلة ومتوافقة مع المعايير والممارسات القانونية الدولية.
- تقليص انتشار الأسلحة والعناصر المسلحة عن طريق نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وفقاً لأحكام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.
- التصدي للأخطار التي تتهدد المدنيين من الذخائر غير المنفجرة بالتخلص الآمن من تلك المواد ومن خلال إجراء تدريب للتوعية بالمخاطر، ضمن أمور أخرى.
- إتاحة وصول المساعدة الإنسانية على نحو آمن ودون عائق وفي الوقت المناسب، وكفالة سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية؛
- أن تتمكن الجهات الفاعلة الإنسانية التي تطلب حماية العملية المختلطة وأي دعم آخر من القيام بعمليات (على سبيل المثال، إيصال المعونات وتوزيعها وتقييم الاحتياجات، ضمن أمور أخرى) على نحو آمن وفي الوقت المناسب ودون عائق.
- أن تكون الجهات الفاعلة الإنسانية وممتلكاتها آمنة وسالمة، وبخاصة حين تتولى العملية المختلطة توفير الحماية.

- أن تفي أطراف النزاع بالتزاماتها وبالالتزامات الدولية بمكافحة جميع أعمال العنف الجنسي ضد النساء والرجال والأطفال ووضع حد لتجنيد الأطفال الجنود واستخدامهم.

النقطة المرجعية ٣: منع النزاع الطائفي أو التخفيف من حدته عن طريق الوساطة، وبتخاذ تدابير، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، لمعالجة أسبابه الجذرية

تشمل شروط إحراز التقدم إبداء السلطات وقادة الطوائف التقليديين الاستعداد للاضطلاع بدور بناء في حل النزاعات بين الطوائف بالطرق السلمية؛ وتمكين العملية المختلطة من تيسير جهود الوساطة؛ وتعزيز آليات تسوية النزاعات التقليدية وزيادة احترامها؛ وإدراج تدابير في اتفاقات المصالحة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات بين الطوائف؛ وإبداء السلطات والأطراف الأخرى في النزاع استعدادها للوفاء بمسؤولياتها فيما يتعلق بمنع الاشتباكات بين الطوائف أو تسويتها؛ وإتاحة الفرصة لفريق الأمم المتحدة القطري لتفعيل التدابير التي تعالج الأسباب الجذرية المتصلة بالموارد الطبيعية والإنعاش والتعمير.

المؤشرات

- إجراء حوار بين الجماعات الرعوية والزراعية بشأن التعايش السلمي والتشارك في الحصول على الموارد الطبيعية، خصوصاً قبل موسم الهجرة وخلالها.
- إجراء تدخلات من جانب السلطات ووسطاء الطوائف التقليديين، بتيسير من العملية المختلطة، لمنع النزاعات العنيفة بين الطوائف أو حلها.
- إقامة حوار بين الأطراف المتنازعة بشأن أوجه التسوية المحلية للنزاعات الطائفية العنيفة.
- دخول الأطراف المتنازعة في اتفاقات محلية لتسوية النزاعات العنيفة بين الطوائف والتقيد بها.
- تخفيض عدد حوادث النزاعات الطائفية وحالات التروح الجديدة الناجمة عنها.
- إقامة آليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمحكمة الخاصة لدارفور ولجنة تقصي الحقائق والمصالحة، وتشغيلها وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان وأفضل الممارسات المتبعة فيها.
- تحسين إمكانية اللجوء إلى العدالة من خلال اعتماد تدابير تهدف إلى تعزيز حقوق الضحايا في معرفة الحقيقة والانتصاف والجبر.